تعبيرا عن ضمير الجماهير العربية المقيدة بأنظمتها

الجماهير اللبنانية تستقبل كيسنجر بالمظاهرات

خرجت الجماهير اللبنانية طوال ثلاثة ايام (الجمعة ، السبت والاحد) في تظاهرات صاخبة استنكارا لزيارة رسول الامبريالية كيسنفر الى المنطقة العربية ومنها بيروت .

وكان كيسنفر قد قام بزيارة اولى في شهر تشرين الثاني الى كل من الرباط وتونس والقاهره وعمان والرياض ، وذلك للبحث في امكانية تسوية استسلامية . فنجح في عقد اتفاقية النقاط الست بين القاهره وتل ابيب والبدء في اجتماعات الخيمة ١٠١ ، والاتفاق على عقد « مؤتمر السلام » في جنيف في ١٨ كانون الاول .

وبدو ان التسويه قد تعثرت ببعض العراقيل، منها تصلب اسرائيل ورفضها العوده الى حدود ٢٢ تشرين الاول الماضي عقب وقف اطلاق النار في حرب ٦ تشرين الاول ، مما ادى الى وقف مصر مباحثاتها مع اسرائيل على طريق القاهره – السويس .

وهنا تأخذ زيارة كيسنفر الثانية اهميتها على طريق تصفية القضية الفلسطينية وحركة التحرير ضد العدو الصهيوني والامبريالي... ان كيسنفر يقوم بزيارته الثانية وذلك لازالة العقبات امام التسوية – الاستسلامية التي تجري التمهيد لها في جنيف ، وما تأجيل « مؤتمر السلام » الى يوم ٢١ كانون الاول الا اخذ فرصة جديدة لفتح الطريق على مصراعيه للاستسلام الكامل للمخططات الامبريالية والصهيونية والرجعية ... ان زيارة كيسنفر لكل من الجزائر والقاهره والرياض ودمشق وعمان وبيروت وتل ابيب ، تهدف الى تحقيق المطالب الامركية – الاسرائيلية التالية :

١ – صياغة مشروع امريكي استسلامي توافق عليه الدول المعنية بالامر (امر مؤتمر السلام) قبل طرحه على طاولة مفاوضات التسوية في جنيف في ٢١ كانون الاول .

٢ – توحيد الراي العربي لانجاح مفاوضات الاستسلام ، وذلك بازالة ما تسيء الفهم وتثير التساؤلات من اختلاف في الراي بين بعض الدول العربية .

٢ – البحث في مشكلة النفط ، وازمة الطاقة العالمية ، ومحاولة الضغط على الدول العربية لازاحة هذا الكابوس عن كاهل الغرب والولايات المتحدة .

٤ – انقاذ النظام الهاشمي في عمان من العزلة الدولية والعربية التي يعاني منها وذلك بعد مؤتمر الجزائر واقرار الدول العربية بان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

٥ – محاولة ايجاد موطىء قدم للرجعية العربية على درجة واحدة من مشاريع التصفية الاستسلامية الامركية – الاسرائيلية .

٦ – البحث فيما اسمته بعض الدول « مشكلة اللاجئين الفلسطينيين » والعمل على تصفية حق العودة والتحرير للشعب الفلسطيني بايجاد صيغة استسلامية وتسوية لهذه المشكلة .

٧ – الوقوف على راي الدول العربية في المسائل المطروحة ، كمحاولة لتطويقها في مؤتمر جنيف بالتواطؤ بين الامبريالية الامركية والصهيونية ، ومحاولة انتزاع سلسلة جديدة من التراجعات العربية مقابل تصلب اسرائيلي جديد .

الجماهير اللبنانية « تستقبل » كيسنفر بالتظاهرات

منذ ان علمت الجماهير اللبنانية باحتمال زيارة كيسنجر لبيروت ، بدأت تهيء نفسها وتستعد « لاستقباله » كما تستقبل الشعوب الغزاة الامبرياليين . وبعدما تأكدت الجماهير اللبنانية ان كيسنفر قد قرر بالاتفاق مع الحكومة زيارة لبنان للبحث في بعض الموضوعات العالقة، هبت دفعة واحدة ، واخذت تنظم نفسها وتدعو للتظاهر ضده .

وعلى صعيد الاتحادات الطلابية ، عقدت سلسلة اجتماعات تقرر على اثرها اعلان الاضراب يوم الجمعة في كافة جامعات بيروت احتجاجا على زيارة المدعو كيسنفر المشبوهة . وعقدت في كافة الكليات ندوات خاصة لمناقشة ما يمكن ان يقوله الامركي البشع وما سيحصل عليه . وايضا عقدت ندوتان ، الاولى في كلية التربية (الجامعة اللبنانية) والثانية في الجامعة الامركية، حيث تعاقب الخطباء ممثلو الاتحادات والروابط والاحزاب على كشف معنى زيارة كيسنفر وفضح عواقبها ونتائجها الوخيمة .

وفي اليوم نفسه (الجمعة) قامت عدة تظاهرات في شوارع واحياء بيروت استنكرت خلالها جموع الطلبة وسكان الاحياء هذه الدعوة المشبوهة لرسول امركا . وفي اليوم التالي (السبت) عقدت عدة اجتماعات في المدارس والجامعات والكليات بحث خلالها معنى الزيارة ، ومدى تجاوب السلطات اللبنانية لفحوى ما يحمله كيسنفر في جعبته . وقامت في الوقت نفسه عدة تظاهرات في بيروت وطرابلس وصيدا وصور وبعلبك ، استنكرت فيها الجماهير اللبنانية زيارة رسول الامبريالية وصديق الصهيونية .

كانت كل هذه التحركات الشعبية والطلابية تمهيدا للتحرك الاكبر ، الذي حددت موعده الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية يوم الاحد في الساعة الحادية عشرة انطلاقا من ساحة ٢٣ نيسان . وصباح يوم الاحد اخذت وفود الجماهير الشعبية والعمالية والطلابية بالوصول الى ساحة ٢٣ نيسان ، واخذت تهتف ضد زيارة الامركي البشع ، ومؤامرة الحل السلمي والاستسلامي ، ومشاريع التصفية الامركية والصهيونية والرجعية ، ومؤامرات ضرب المقاومة الفلسطينية .

وانطلقت التظاهرة الجماهيرية الضخمة التي تقدر بـ ٣٠ الف نسمة من البسطة الفوقا الى البسطة التحتا وانحرفت بالقرب من الاطفائية صعودا الى منطقة ابي حيدر ونزولا الى كورنيش المزرعة حتى منظمة التحرير الفلسطينية . ولقد حملت الجماهير اليافطات العديدة التي تستنكر الزيارة المشبوهة ومشاريع التصفية الكيسنجرية . ومن هذه الشعارات شعارات حرب العمل الاشتراكي العربي : « الموت للامبريالية ورسولها كيسنفر » و « حركة الجماهير سائرة الى الامام وسيتخلف الذين تعبوا » و « مؤتمر السلام خيانة واستسلام » ، و « لا للسلام الامريكي . نعم لحرب الشعب » .

لبنان ومؤتمر « السلام »

ان من يراقب موقف لبنان من « مؤتمر السلام » يجد ان هذا الموقف هو عبارة عن مواقف . وان من يتابع احتمال اشتراك لبنان في « مؤتمر جنيف » يلاحظ بان امكانية اشتراكه او عدم اشتراكه هي مجموعة امكانيات واحتمالات . اي بخلاصة بسيطة ان الحكومة اللبنانية حائرة ودائخة في دوامة التناقضات العربية والدولية، فهو يريد ولا يريد ، يدفع باتجاه الاشتراك ولا يدفع ، يحبذ التسوية ولا يحبذ . وبالتالي فان وضع لبنان هو كوضع الضائع في دوامة الافتراحات والاراء وليس عنده اقتراح قاطع وراي واضح، لماذا هذا الضياع ؟

ان هذا الضياع يجد جذوره الاساسية في موقف لبنان من المسائل الفلسطينية والعربية، فهو منذ البداية اي منذ ربع قرن وما يزيد ، يعتبر ان الوضع يعنيه ولا يعنيه في الوقت نفسه. يصبح الوضع متعلقا به عندما يحشر في مسائل معينة لا يريدها هو اصلا ولم يطمح لتمثيلها منذ الاساس . ويصبح الوضع بعيدا عنه عندما يمارس سياسة الانعزال عن الوضع العربي وعندما يمثل دور النعامة في خضم المعارك السياسية والعسكرية والاقتصادية مع العدو .

كلنا يعرف « حياد » لبنان قبل حرب تشرين الاول وخلال الحرب . وكلنا يعرف ضياع لبنان بعد حرب تشرين الاول وموقفه منها ومن نتائجها.

وكلنا يعلم او سمع بترجرج الوضع والموقف اللبنانيين قبل مؤتمر الجزائر وخلاله .

ذهبت الحكومة الى مؤتمر الجزائر وفي جعبتها عدة مشاريع ، تتلخص باشتراك لبنان في « مؤتمر السلام » او عدم اشتراكه ، او اشتراك لبنان في المرحلة الاولى من التسوية او عدم اشتراكه، وايضا في احتمالات استمرار « المعركة الدبلوماسية » او عدم استمرارها ، وبروز حالة حرب جديدة وموقف لبنان منها . كل هذه المسائل كانت في جعبة « الدبلوماسية اللبنانية » قبل وخلال وبعد مؤتمر الجزائر .

ان لبنان مثلا ، يريد الاشتراك في التسوية لضمان حدوده (!؟) من جهة ولا يريد الاشتراك خوفا من طمع اسرائيل لالغاء هدنة ١٩٤٩ بين البلدين من جهة اخرى ، ولبنان يريد الاشتراك في مؤتمر السلام لحل مشكلة ..٤ الف فلسطيني على ارضه من جهة ولا يريد الذهاب الى جنيف خوفا من تأزم علاقاته مع المقاومة الفلسطينية من جهة اخرى ، ولبنان لا يريد الذهاب الى المؤتمر للمطالبة باعادة اراضيه المحتلة من قبل العدو ولانتزاع اعتراف دولي بعدم تكرار اعتداءات اسرائيل على حدوده الجنوبية من جهة ولا يريد الذهاب خوفا من طمع اسرائيل بالمياه اللبنانية ومحاولة فرضها شروطا جديدة للاستفادة المشتركة من المياه طالما التسوية السلمية قد اتفق عليها من جهة اخرى .

هذه هي خلاصة الموقف اللبناني . وباختصار شديد ، ان الحكومة اللبنانية تريد التسوية وحل المشكلة نهائيا ، الا انها بحاجة الى تغطية عربية . فمن المعروف بان السلطة تغطي دائما تخاذلها الوطني بصمت الجبهات العربية المجاورة لاسرائيل. وان السلطة تبرر انهزاميتها بالتراجع العربي امام الهجمة الامبريالية والصهيونية والرجعية . وان السلطة تفسر تبعيتها للمعسكر الامبريالي بالانبطاح العربي امام الولايات المتحدة والمعسكر الراسمالي ... ولذلك فان لبنان بحاجة الى ضمانة « عربية » قبل ان يحصل على ضمانات دولية وغير دولية . وان لبنان يتخذ من المواقف العربية ارضا له للاستناد عليها قبل ان يأخذ من الضمانات العالمية سقفا له . ولذلك ، وامام هذه المسالة المعقدة ، وجد لبنان فرصه الذهبية في الموقف العربي الراهن. ولذلك عندما قام كيسنفر بزيارته الاولى التي لم يذهب فيها الى الجزائر وسوريا ، تهرب لبنان عن استقباله واستضاف بدلا عنه مندوبه ومساعده سيسكو . اما عندما قام كيسنفر بزيارته الثانية وقرر الذهاب الى الجزائر ودمشق استعجل لبنان بالترحيب بالزائر الامركي لانه وجد بالتوازن العربي والقبول العربي شبه الكلي برسول الامبريالية مبررا لاستقباله ومخرجا نادر المثال للخروج من مازقه . وهذه فرصة ذهبية نادرا ما تحصل فقررت السلطة على ضوئها الترحاب بالزائر ومناقشة بعض حيثيات الامور وبعض التفاصيل العالقة والتي لا بد منها كتمهيد للاشتراك في المؤتمر اما في مرحلته الاولى او مرحلته الثانية وربما مراحله التالية واللاحقة.

لبنان ورحلة كيسنفر السندبادية

بعدما قرر لبنان استقبال كيسنفر او بالاحرى بعدما قرر كيسنفر زيارة لبنان ، داخت الحكومه من جديد ، واخذت تفتش عن المسائل التي سنطرحها امامه وما ستوافق عليه وما سترفضه. لذلك كان شغل الدولة الشاغل منذ وصول كيسنفر الى الجزائر حتى ذهابه الى عمان ، هو معرفة ماذا حصل في مباحثاته ؟ وماذا قال؟ وماذا قالت له حكومات الدول العربية التي زارها !؟. وما اتفق عليه كيسنفر مع الدول العربية ؟... ولذلك اخذت الحكومة تجمع كلمة من هنا ، وخطابا من هناك ، وتصريحا من هنالك، واسرارا من هنا وهناك ، لتستخلص النتائج ولتبني موقفا توضيحيا يأخذ التوازن العربي بعين الاعتبار وسياسة لبنان المتوازنة تجاه الاطراف العربية المتفقة او المختلفة .

وهكذا كان على طاولة المفاوضات مع كيسنفر، ثلاثة موضوعات رئيسية وغيرها ثانوية. الموضوعات الرئيسية تشتمل على :

١ – ايجاد حل لقضية الشعب الفلسطيني كجزء من التسوية الشاملة لازمة « الشرق الاوسط » .

٢ – اشتراك لبنان في مفاوضات السلام في جنيف عندما تدخل مرحلة التسوية الشاملة والنهائية لازمة « الشرق الاوسط » .

٢ – قضية القدس واستعادة السيادة العربية عليها .

طبعا ، ان هذه القضايا الثلاث ، قابلة للتعديل ، في حال دخول الدول العربية ومنها لبنان في المساومه . فاذا كان هذا برنامج الحد الاقصى للتسوية فان برنامج الحد الادنى سيكون فضيحة الفضائح ، وصكا استسلاميا لاسرائيل، وخاصة ان ميزان القوى الذي ستجري على ضوئه مباحثات جنيف هو لصالح اسرائيل بشكل حاسم .

ان زيارة كيسنفر للبنان ، ليست مسالة عابرة وثانوية ، انها الخطوة الاولى على طريق تصفية علاقات لبنان بالوضع العربي المعقد وفي طليعته فلسطين . واختيار لبنان الذهاب الى جنيف ، هو المرحلة الاولى لانخراط لبنان اكثر فاكثر في معسكر الرجعية الذي ستدفع ثمنه الجماهير .

طلاب تكميلية حارة حريك يعلنون الاضراب

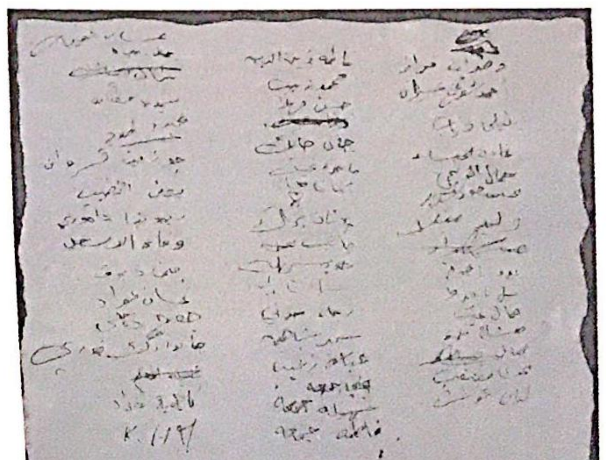

صوره عن الاسماء الموقعه على العريضه

نفذ طلاب تكميلية حارة حريك المختلطة اضرابهم في الاسبوع الماضي ، وقد كانت الاسباب التي ادت الى الاضراب، كما وردت في العريضة التي بعث بها الطلاب الى « الهدف » ، ما يلي :

ا – النقص في الجهاز التعليمي ، خاصة بعد مرور اكثر من شهرين على بدء العام الدراسي .

ب – فصل اساتذة من المدرسة لدورات مدرسية ودفاع مدني دون تأمين اساتذة مكانهم .

ج – النقص في الاساتذة الاختصاصيين.

د – تأمين ادوات مختبر وادوات هندسة للصفوف التكميلية .

هـ – تأمين مياه الشفة للطلاب .

و – تعيين حاجب خاص للمدرسة للمحافظة على نظافتها .

ووقع على العريضة عدد كبير من طلاب المدرسة .

حول مذكرة جمعية الصناعيين إلى رئاسة مجلس الوزراء

رفعت جمعية الصناعيين مذكرة ، منذ اشهر ، الى رئاسة مجلس الوزراء تنبه فيها الى ظاهرة انشاء عدد من المصانع برؤوس اموال غير لبنانية . وشرحت المذكرة خطورة الموضوع وتاثيره على الصناعة اللبنانية وتطورها واقترحت عدة نقاط لمعالجة الازمة ، وهي :

« ١ – ان يزيد راس المال المؤمن للبنانيين للتوظيف الطويل الاجل في الصناعة .

٢ – ان يخلق صناعات جديدة في لبنان لا ان يأتي بتكرار للصناعات القائمة .

٣ – ان يشجع وكلاء الشركات الاجنبية على الانتقال من الاستيراد الى الانتاج لا ان يحرمهم الاستيراد والتوزيع من دون ان يمكنهم من الانتقال الى صفوف المنتجين .

٤ – ان يخلق سوقا جديدة للانتاج الصناعي اللبناني لا ان ينتزع من امام الانتاج اللبناني اسواقه .

٥ – ان ينقل الى اللبنانيين مهارات جديده وتقنيات جديدة لا ان يستثمر نقص المهارات والتقنيات في لبنان لمنافعه .

٦ – ان ينمي علاقات الصداقة التي تشد اللبنانيين الى العائلة الدولية لا ان يخلق فرقة وعداء » .

واردفت المذكرة ، تشرح كيفية الوسائل التي اتبعتها بعض البلدان « النامية » لتطويق غزو الرساميل الاجنبية للدول المتخلفة ، فقالت :

« ليس لبنان البلد الوحيد الذي واجهه او تواجهه هذه المشكلة ، فاكثر البلدان النامية ، حتى المتقدمة ، واجهت مثل هذه المشاكل وعالجتها باساليب مختلفة . فبعضها فرض تسجيل الصناعة باسم المواطنين من ابناء البلاد ، وبعضها اشترط ان تكون اكثرية راس المال في ايدي ابناء البلاد او اشترط نسبة معينة كحد ادنى وبعضها اشترط اشراف ابناء البلاد على الادارة او شؤون التسويق او الاستخدام » .

واحالت رئاسة مجلس الوزراء المذكرة على وزارة التصميم العام التي درستها ووضعت ملاحظاتها عليها بالتعاون مع الخبير الاقتصادي الدكتور طلال البابا . ولقد ايدت مطالعة وزارة التصميم ما ورد في مذكرة جمعية الصناعيين ، وخاصة فيما يتعلق بخطورة سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على الصناعة وبالتالي سيطرتها على مرافق اساسية في الاقتصاد اللبناني .

الا ان مطالعة الوزاره والخبير الاقتصادي !؟ لم تضع يدها على الجرح وكيفية مداواته جذريا ، كما ان مذكرة الصناعيين لم تعالج المسالة من الاساس بل قدمت صيغة بورجوازية تسمح للصناعة المحلية التحرك بحرية من موقع احتكاري الى موقع اكثر احتكارية من جهة وتترك هامشا واسعا لتحرك رؤوس الاموال الاجنبية بحرية في كافة القطاعات الانتاجية من جهة اخرى .. ولقد برزت هذه النقطة بوضوح في قول الخبير الاقتصادي عن ضرورة الرساميل « لتنمية » الاقتصاد :

« ان كل ذلك لا يعني مطلقا انه يجب اقفال الباب امام رؤوس الاموال الاجنبية للتثمر في الصناعة اللبنانية ، بل على العكس . ففي راينا ان الافادة ممكنة من راس المال الاجنبي الموجود في لبنان وتوظيفه في المشاريع الصناعية وفق شروط تضمن مصلحة الاقتصاد اللبناني وتطور الصناعة الوطنية . وفي هذا المجال لا يسعنا الا ان نؤيد ما جاء في كتاب جمعية الصناعيين حول طريقة نشاط راس المال الاجنبي وتحديد اتجاهات هذا النشاط ضمن شروط وقوانين تسنها الحكومة وتضمن فيها مصلحة راس المال الوطني اللبناني » .

ازمة الراسمالية اللبنانية

ان بنية الراسمالية اللبنانية مركبة في الاساس من قطاع تجاري مهيمن على الاقتصاد الوطني ويلعب دورا مزدوجا في الاستيراد واعادة تصدير البضائع والمنتوجات الاجنبية. الا ان قطاع التجارة اصاب شيئا من الازدهار عقب تدفق الرساميل البترولية العربية الى مصارف بيروت . وهكذا اخذ قطاع المصارف في لبنان يأخذ مركزه شيئا فشيئا في بنية الاقتصاد اللبناني منذ مطلع الخمسينات ، واخذ هذا القطاع يتطور مع الايام، واصبح يلعب دورا بارزا في العمليات الاقتصادية والمالية المحلية والعربية . وظهر كمركز استقطاب للرساميل وتوظيفها في مجال رئيسي وهو قطاع الخدمات وقطاع البناء . فشهد لبنان على اثر هذا الاجتياح الراسمالي العربي نشاطا اقتصاديا « مزدهرا » . فتضخم قطاع الخدمات على حساب القطاعات المنتجة ، وانتعش قطاع البناء والورش وشراء وبيع العقارات بشكل واسع شمل عدة مناطق سياحية واصطيافية وبعض المدن الرئيسية في لبنان .

اذن ، ان قطاع المصارف – التجارة تمتع ويتمتع حتى الان بموقع اساسي في بنية الراسمالية اللبنانية .

هذا لا يعني ان الصناعه المحلية لا دور لها في الاقتصاد اللبناني . بل ان الصناعة المحلية بالرغم من هامشيتها حتى اواخر الستينات ، كانت ولا تزال تتمتع بموقع احتكاري على صعيد المنطقه العربيه (حديد ، التوم ، خشب ، حلويات ، مصنوعات استهلاكيه) . الا ان الصناعه اللبنانية لا تتمتع باستقلال ذاتي ودور خاص في الاقتصاد اللبناني ، بل انها تابعه ، مع بعض الاستقلال النسبي ، الى القطاعات المهيمنه في الراسمالية اللبنانية فالصناعه المحلية قائمة على اساس ارتباطها بقطاع التجاره وقطاع المصارف ، الاول للتصريف والتصدير واستيراد المواد الاولية والثاني للتوظيف ومنح القروض او المشاركه في المشاريع .

والصناعه المحلية مربوطه بحاجات المنطقة العربيه الاستهلاكيه وتلبية متطلبات لبنان في قطاعي الخدمات والبناء . وهنا تكمن اسباب الموقع الاحتكاري للصناعة اللبنانية في المنطقة العربية .

الراسماليه اللبنانية قائمة على اساس اعتمادها على السوق العربي من جهة والراسمال العربي من جهة ثانية . والازدهار الذي عرفه لبنان في بعض الفترات وخاصة مطلع سنوات الستينات كامن في مقدار امتصاصه لرساميل البترول العربي ومقدار توظيفه لتلك الرساميل في بعض القطاعات .

وازمة الراسمالية اللبنانية قائمة على اساس ذلك « الازدهار » المهدد بالزوال في اي لحظة ، اي عندما يمر لبنان بازمات اقتصادية او سياسية تنذر بالانفجار . فعندما افلس « بنك انترا » طارت مئات الملايين من الليرات من مصارف بيروت الى مصارف اوروبا وامركا . وعند وقوع حرب حزيران والاعتداء على مطار بيروت اسقطت عدة مشاريع وتوظيفات مالية من البلاد الى الخارج . وعند وقوع صدامات مسلحة مع المقاومة الفلسطينية او الحركه الوطنية يدخل لبنان في دوامة من الازمات . وعندما تقفل الحدود مع سوريا يبدأ صراخ التجار والصناعيين ، ومطالبه وفد من غرفتي التجارة والصناعه رئيس الجمهورية بتهدئة الحالة ابان حملة ايار الدامية اكبر دليل على ذلك .

تفاقم الازمة

الا ان الازمة الحقيقية التي بدا يعاني منها الاقتصاد اللبناني ، اخذت بالظهور بعد ازدياد تغلغل الرساميل الاجنبيه الى السوق المحلي ، مستغلة سلسلة الافلاسات التي اعلن عنها عدة بنوك بعد ازمة انترا . وعند اواخر سنوات الستينات اخذت تتمركز الرساميل الامركية والاجنبية في قطاع المصارف واشترت بعض المصارف الامركية بمزايدة عالية عدة بنوك اعلنت افلاسها . وتزاحمت الشركات الامركية والاوروبية على التزام بعض المشاريع بمنافسة عالية . وبدأت هذه الرساميل الامركية والاوروبية تعزل بالتدريج القطاع المصرفي اللبناني الصرف ، واخذت تثبت مواقع اقدامها اما بشراء مصارف محلية او بمشاركة بعضها على تأسيس شركات مساهمة ومشاريع مشتركة وذلك في مطلع سنوات السبعينات . وبالرغم من تغلغل الرساميل الامركية في القطاع المصرفي والمشاريع المحلية ، فلقد شهدت الصناعة اللبنانية بعض التقدم الملحوظ والازدهار البطيء التطور في الفترة نفسها . وسبب بطء تطور الصناعة اللبنانية هو اصطدامها بهيمنة القطاع التجاري وتبعيتها له من جهة وامتناع المصارف عن توظيف اموالها في لبنان وتفضيلها بعض البلدان الافريقية والعربية من جهة اخرى . عدا عن وقوف المزاحمة الاجنبية حاجزا في وجه امكانية بناء الصناعة المحلية التي تفتقر في الاساس الى المواد الاولية والى الادوات التقنية والحديثة للانتاج .

كل هذا زاد من تفاقم ازمة الراسمالية اللبنانية . وبدأت تدخل الازمة في شبكة علاقات اقتصادية جديدة تكرس تبعيتها للاحتكارات الامبريالية ، وتثبت مواقع الراسمال الاجنبي في بنية الاقتصاد اللبناني.

وهذا واضح في مذكرة جمعية الصناعيين الى مجلس الوزراء وهي تعكس بشكل سلبي ازمة الراسمالية وآفاق مستقبلها الخطر . الا ان الاخطر ما في المذكره وما في مطالعة وزارة الرساميل الاجنبية وذلك المحافظة على سمعة التصميم هو اصرارهما على عدم محاربة تغلغل اقتصاد لبنان « الحر » من جهة ولاستعدادهما مع قطاعي المصارف والتجاره من استمرار تدفق الرساميل الاجنبيه من جهة اخرى ■■